

معضلة الهويات الاستراتيجية

أ. عابر نجوى

جامعة البليدة 02

abstract :

Is indisputable that the consequences of the global interdependence or the phenomenon of crossing the homelands « transnationalization » had the radical impact in bringing « crisis of state » what form the prelude to demolish « wastphlia » system, and disintegrate the sovereignty territorial concept, state has lost its functional advantages and became unable to perform its basic tasks of protecting her national identity and maintain her continuity, what showing her sovereignty to gradual erosion, this resulted to led the decision to other governments invoked universal standards contradict in essence the former principles .

The interactions of post cold war has produced novel pattern of phenomena characterized in essence by mobility and transformation, contributed to appearing unprecedented forms of multicenter actors, governed by logic of non- authoritarian interactions, what ended differences and separation between what is the intern and extern, the state the central actor turned in interactive cross without borders in which specialities moved from regional to global ; also security and political function has moved to other actors with different nature.

Proceeding from this proposal is seems that that the realism which recognized to state the central role in international relations is unable to explain the cross of retreat; therefore it became necessary to focus the debat in first level on the the the transformations of strategic identity by showing how to move the economic politic and security resolution respectively from states to supernational actors . in second level i twill focus on the phenomenon of domestic violence as a mecahnism to ended the states as units constractivism. In latter level the debate will be addressed alternative approaches to interpret the path of retreat .

مقدمة:

لا جدال في أن تبعات الترابط الكوني أو ظاهرة عبور الأوطان transnationalization كان لها الأثر الجذري في إحداث "أزمة الدولة" ¹ crisis of state، ما شكل تمهيدا لهدم نظام "وستفاليا" و تفسخ مفهوم السيادة الإقليمية، استكمالا في هذا المسار و كبديل للفاعل التقليدي ظهرت أشكال غير مسبقة من الفواعل متعددة المراكز محكومة بمنطق التفاعلات غير السلطوية، وبحسب "برترون بادى" BERTRAND Badie فإن "السيادة تهاجم من الأعلى عن طريق المعايير الدولية و الاندماج الاقتصادي و السياسي في التكتلات الاقتصادية، وتهاجم من الأسفل بعدم التركيز والشركات متعددة القوميات" ². و في ذات المسار شكل العنف الانفصالي المصبوغ بطابع "التفسخ الاجتماعي" تهديدا حقيقيا لبقاء و استمرار الدول القومية كوحدات بنائية و فواعل أساسية كما صاغها ميثاق "وستفاليا"، وبذلك أضحي التراص (الاتحادات و التكتلات)، أو التشضي (التزاعات داخل الحدود) مسارين متكاملين لإنهاء نظام الدولة و إسقاط مفهوم القومية كمحور استقطاب .

وانطلاقا من هذا الطرح تبدو الواقعية التي أقرت للدولة بالدور الأساسي في العلاقات الدولية عاجزة لتفسير التراجع، ومن ثم فالنقاش سيركز في مستوى أول على تحول الهوية الإستراتيجية بآلية التكتل أو الترابط من خلال تبيان كيفية انتقال القرار الاقتصادي و السياسي و الأمني تباعا من الدول إلى فواعل فوق قومية، وسيركز في مستوى ثاني على ظاهرة العنف الداخلي كآلية لإنهاء الدول كوحدات بنائية في الأنساق الفرعية أو في النسق العام، و في مستوى أخير سيتم تناول المقاربات البديلة لتفسير مسار التراجع.

أ- تحول وظائف الدولة القومية: تتداخل مسارات التحول و تنتقل من البعد الاقتصادي إلى السياسي ومن المحلي إلى العالمي لذلك سيتم تحليل الجزئية على النحو التالي:

1/- التكتلات الإقليمية : يمثل التكتل الإقليمي نهاية مسار اندماج اقتصاديات مجموعة من الدول وهو الشكل الأكثر صلابة، تتوحد فيه السياسات المالية و الاقتصادية للوحدات المنخرطة التي تتنازل عن سلطاتها التنفيذية للسلطة الإقليمية العليا ، وهو مرحلة سابقة للوحدة السياسية الفعلية .

بحسب أوليات الاقتصاد الكلي فإن مسار الاندماج يبدأ في أدنى مستوياته باتفاق تعاون أو باتحاد جمركي لينتقل إلى مستوى أعلى وهو السوق المشتركة حيث تحتفظ الدولة في هذين المستويين بمزاياها السلطوية إلا أن التحول إلى مستوى الإتحاد ثم التكتل الاقتصادي يفقد الدولة سلطة اتخاذ القرار ما يعرض السيادة الإقليمية للتآكل المتدرج الذي يؤدي في النهاية إلى تحول السلطة إلى حكومات مغايرة تحتكم إلى معايير عالمية تقوم أساسا على المنافسة و اقتصاد السوق³.

بنهاية العقد الثامن من القرن العشرين تسارعت وتيرة الاندماج فبدأ واضحا تأثير موجة الإلكترونيات والمعرفة الرقمية التي بددت العوائق القطرية وفتحت فضاءات الترابط الكوني⁴، فأضحى الإتحاد الأوروبي النموذج الأمثل للاندماج الحقيقي الذي بدأ كاتحاد جمركي إثر معاهدة روما سنة 1957 التي دخلت حيز النفاذ في جانفي 1958 ، وفي أواخر 1992 تم التحول إلى السوق المشتركة بعد أن أزيلت القيود الواردة على حركة رؤوس الأموال ، ليكون الإتحاد آخر أطوار التشكل حيث تم توحيد السياسات الاقتصادية و المالية واضطلعت أجهزة فوق قومية بسلطة اتخاذ القرار⁵.

بحسب النموذج الأوروبي انبثقت العديد من التكتلات كـ "مجموعة جنوب شرق آسيا" ASEAN⁶ و"السوق المشتركة للمخروط الجنوبي" MERCOSUR⁷ التي أسستها دول جنوب أمريكا اللاتينية ، كما أقامت الولايات المتحدة و المكسيك وكندا فضاءا للتبادل التجاري من خلال "اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا" NAFTA⁸ و

و بخلاف ما حققته سياسة الاندماج و التكتل من مزايا اقتصادية للدول المتقدمة فقد خلفت آثارا سلبية على اقتصاديات الدول النامية المتردية أصلا، ما كان سببا مباشرا لتضاعف معدلات الفقر واتساع دائرة العنف الذي أدى في العديد من المناطق إلى تفجر المجتمعات ما دلل على عجز الدولة في تأدية مهمتها الأساسية المتمثلة في حماية هويتها القومية و المحافظة على استمرارها.¹⁰

2/- التحول الأمني: جسد البعد الأمني في شقه العسكري انعكاسا حقيقيا لآثار التطور التي بلغها الترابط الكوني حيث تلاشت الفروق وبات الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي غير وارد. لقد أنتجت تفاعلات ما بعد الحرب الباردة نمطا مستحدثا من الظواهر اتسمت في جوهرها بالحركية و التحول لذلك أضحت الإرهاب والعنف المتفجر في أي إقليم تهديدا عابرا للأوطان يستدعي تفكيرا شاملا و إستراتيجية ملائمة¹¹.

إلا أن الطرح على واقعيته أفضى إلى حالة من الغموض اقترنت بطبيعة الوظيفة الأمنية داخليا وخارجيا حيث تداخلت مفاهيم "عمليات حفظ السلام"، "البوليس"، "محرابة الإرهاب"، "مواجهة العصيان"، ما كان مسوغا للتدخل ونقل العنف إلى مناطق متفرقة من العالم¹².

واستكمالا للنقاش تعمد الدراسة إلى تبيان الآليات المعتمدة للتعامل مع التهديدات الأمنية بعد الثنائية القطبية:

* تقوية التحالفات : بواسطة هذه الآلية تحولت المهام التقليدية للأمن من الدولة إلى الحلف و لعل النموذج الأمثل في هذا الموضوع هو "حلف الشمال الأطلسي"¹³ الذي تحددت مهمته في ميثاقه التأسيسي عام 1949 في الدفاع المشترك عن إقليم أوروبا الغربية من أي هجوم سوفيتي محتمل، فالحلف ذا طبيعة دفاعية وجوده مرتبط بنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تقر بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي حال وقوع عدوان مسلح ، ويعد التحالف بحسب الفصل الثامن من الميثاق الأممي اتفاق إقليمي تتحدد مهامه ضمن المجال الإقليمي لأوروبا الغربية ، إلا أن زوال التهديد التقليدي وسع

نطاق الاختصاص من الإقليم الأوروبي إلى الإقليم العالمي فتحوّلت تبعاً وظيفة الحلف من "الدفاع الوطني" إلى "الأمن الجماعي"، ما حول الحلف من فاعل إقليمي إلى فاعل عالمي، هذا ما تضمنه محتوى المادة 5 من المعاهدة المنشأة و التي فعلت لأول مرة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001¹⁴، حيث أزيل القيد الجغرافي وباتت تدخلات الحلف محكومة ببحرerie التفاعلات الحاصلة في أي إقليم من العالم، بحسب هذا المنظور تم التدخل في أفغانستان و العراق و الصومال و مناطق متفرقة سواء لمكافحة الإرهاب أو لحفظ السلام أو لتقديم الدعم العسكري كما حدث مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً و العراق أين تدخل الحلف في جوان 2004 لمساعدة الحكومة لإعادة بناء القوات الأمنية¹⁵.

واتخذت مهام الحلف في قمة "اسطنبول" المنعقدة في جوان 2004 بعداً سياسياً مهماً حيث تم إطلاق مبادرة للتعاون في الشرق الأوسط، ركزت فيها الدول المشاركة على ضرورة توسيع مهام الحلف لتشمل المسائل ذات الصبغة السياسية، كما شكلت القضايا البيئية نقطة جوهرية في مسار التحول حيث تدخل الحلف في الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدة بعد إعصار "كترينا" في أوت 2005 و في باكستان بعد زلزال أكتوبر 2005¹⁶.

من جهة ثانية مثلت الشراكة الروسية الأمريكية في الحرب على الإرهاب شكلاً من أشكال التحالف برغم التناقض المستمر حول المسائل الأمنية، خاصة بعد زحف حلف الشمال الأطلسي شرقاً باتجاه دول التماس الروسي، ذلك أن سياسة التحالفات تهدف أساساً إلى تجميع قوى متعددة لرفع القدرة القتالية للحلف و لا تفترض توافقاً إيديولوجياً بين الوحدات المنخرطة، و في نفس السياق تم استقطاب الصين لتكون حليفاً للغرب بدل تحولها إلى عدو كامن في محيط آسيا الباسفيكي¹⁷.

و بإيجاد العدو البديل عن الشيوعية المندثرة تأتت العودة إلى المبادئ الجوهرية للسياسة بحسب "كارل سميث" Carl SMITH الذي أنكر حسب تعبيره "سياسة اللامبالية" وهي السياسة التي تحييد اللعبة الحقيقية للسياسة وتقف عند مفاهيم النظام الجوفاء¹⁸.

هذه التفاعلات جسدت فعلياً سلماً متدرجاً تأكلت فيه مفاهيم السلطة و السيادة الإقليمية، وتحولت الدولة الفاعل المركزي بحسب "نظام وستفاليا" إلى حلقة في مسار متفاعل تلاشت فيه الحدود وانتقلت الاختصاصات من الإقليمية إلى العالمية وتحولت الوظيفة الأمنية و السياسية إلى فواعل ذات طبيعة مغايرة.

* تفعيل دور المنظمات الإقليمية: بدأ التركيز على المنظمات الإقليمية كدعائم أمنية في 1943 في مبادرة "تشرشل" التي أكد فيها على ضرورة خلق هيئات إقليمية كمرتكزات للأمن الدولي¹⁹، تطور الطرح و تبلور في مبدأ "توزيع الأعباء الأمنية" من خلال تبني آليتين الأولى تقوم على تأسيس مجموعات أمن إقليمية regional security communities، والثانية تقوم على تأسيس قيادة جماعية مكونة من عدة دول concert of cooperation²⁰، ما يعني تفعيل مبدأ "الأمن الجماعي" على مستوى إقليمي من خلال إسناد الوظيفة الأمنية للمنظمات الإقليمية و المنظمات المتفرعة عنها.

وبخلاف الحالة السابقة أين يتم انتقال الوظيفة الأمنية من الدولة إلى حلف ذا طبيعة أمنية مكلف تحديداً بمهمة الدفاع المشترك عن الإقليم، تنتقل الوظيفة الأمنية في هذه الحالة من الدول إلى وحدات أنشأت بالأساس لتحقيق أهداف تنموية ويظهر ذلك جلياً في أوروبا، حيث لعبت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSC²¹ دوراً في إدارة الأزمات في جنوب شرق أوروبا و القوقاز، و في غرب إفريقيا بدت واضحة جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECWAS²² في عمليات حفظ السلام في ليبيريا وسيراليون والتي انتهت باتفاق سلام في سيراليون عام 1999، ليفتح المجال بعد عام 2000 للقوات الأممية و البريطانية لاستكمال الترتيبات الأمنية، وهي تقريبا نفس المهمة التي أنيطت بمجموعة التنمية

لإفريقيا الجنوبية SADC²³، إلا أن محدودية الجهود الأمنية الإقليمية بدت واضحة في منطقة القرن الإفريقي حيث حيدت الوكالة الحكومية للتنمية IGAD²⁴ بسبب الصراع الأثيوبي الأرتيري باعتبارهما عضوين قياديين في المنظمة، وتبرز منظمة جنوب شرق آسيا ASIAN²⁵ كأحد الفواعل المؤثرة في إدارة النزاع في كمبوديا، وفي القارة الأمريكية كان لمنظمة الدول الأمريكية OAS²⁶ الفضل في تسريع إنهاء الحرب في نيكارغوا²⁷.

ومع ذلك فقد أكدت التجارب محدودية المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات لأن العديد منها أنشأ كتحالقات ضد دول أخرى في نفس الإقليم كحالة "منظمة جنوب شرق آسيا" التي تأسست كتحاليف إقليمي ضد فيتنام و الشيوعية في الهند الصينية²⁸.

هذا التشابك في المسائل الأمنية مثل نمطا آخر من أنماط التحول، انتقلت فيه المهام الأمنية من الوحدات الأساسية إلى وحدات جديدة موازية أو متعديّة لسيادتها، وتحول فيه التركيز من مفهوم الهوية القومية إلى مفهوم الهوية الإقليمية الذي تبلور استجابة للتطورات الهيكلية الحاصلة من خلال إحداث الموازنة ضد الطرف المهيمن balancing أو التخندق معه bandwagoning²⁹، أو التحلي عن المسؤولية الأمنية buck passing لأطراف أخرى. هذا تحديدا ما ذهب إليه الواقعية الهجومية في تفسير ردود فعل الأطراف الضعيفة في مواجهة الطرف المهيمن.

* تقنين السياسة الدولية: أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة تزايد التفاعلات داخل الحدود الإقليمية للدول بسبب اتساع المد الديمقراطي و زيادة المطالب للمشاركة في السلطة وتداول الحكم ما كان محركا للعديد من الصراعات خاصة في الأقاليم متعددة العرقيات كالبلقان وأفريقيا، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة، ما أدى في العديد من الحالات إلى المساس بأمن الأفراد بسبب سلبية الدول في أداء واجبها لحمايتهم أو التحول ضدهم في حالات المعارضة الحادة كالعصيان و التمرد.³⁰

هذه الوضعية عملت على بلورت منظومة من المفاهيم كـ "الأمن الإنساني" و "تجريم الحرب"، حيث بات الفرد الوحدة الأساسية في السياسة الأمنية، فقد تحول التركيز إلى أمن الأفراد داخل و عبر الحدود بدل التركيز على أمن الحدود، انطلاقا من أن الدولة لم تعد ضامنا أو كفيلا لتحقيق الأمن في بيئة دولية معادية، وهي الفكرة التي تضمنها تقرير "مسؤولية الحماية" الصادر عن اللجنة الدولية للأمن و السيادة³¹ (ICSS 2001) الذي طرح تعديل الميثاق لحماية الأفراد من الأخطار عن طريق "التدخل الإنساني"³³.

إلا أن التطبيقات في هذا السياق كشفت تناقضا حادا، إذ انخرفت هذه المبادئ عن مسارها و تم توظيفها كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل تحقيق توجهات سياسية لأطراف خارجية، ما مثل انخفا بالمنظمة الأمنية وأجهزتها المنوطة بمهام حفظ الأمن و السلم الدوليين و توظيفها لخدمة القوى الكبرى كما حدث في شمال العراق ورواندا، أين تم التدخل بترخيص أممي لاعتبارات إنسانية³⁴، من جهة أخرى وظفت الهيئة للتغطية على التجاوزات و الخروقات الحاصلة بسبب تنفيذ المهام الأمنية، في هذا الموضع أصدر مجلس الأمن القرارات 1422 و 1487 لاستثناء الجنود الأمريكيين والعاملين في قوات حفظ السلام الدولية من المثل أمام محكمة الجرائم الدولية، كما رفضت الولايات المتحدة التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة لضمان حصانة جنودها وموظفيها من المتابعات الجزائية³⁵.

مما تقدم يبدو الميل للتوصل عن قواعد القانون الدولي و الانخفا بالمؤسسات الدولية المنوطة بمهام حفظ الأمن، ما يعني دفع النظام تجاه الفوضى و الانفلات عن طريق رفع القيد على تحريم اللجوء إلى القوة، الطرح الذي أكد فرضية التوجه لإنهاء مفهوم الدولة القومية و التراجع عن النظام القانوني القائم على مبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول، و من ثم يثور السجال حول طبيعة المبادئ المشككة للبيئة الدولية بعد انخيار نظام "وستفالية"، وأيضا طبيعة الفاعل أو الفواعل البديلة.

ب/- انهاء الدولة القومية كوحدة بنائية: إلى نهاية الحرب الباردة كان المنطق السائد أن الدولة هي الضابطة للحركة العالمية من خلال احتكارها لميزة استعمال العنف، فالحرب وسيلة تواصل هدفت بالأساس إلى إنهاء الوسائل المادية أو وسائل التنظيم و الإدارة للقوة الموازية، علما أن تفاعلات الحرب الباردة ساهمت بقوة في تفسير الصراعات و عقلنتها، و بحسب "دانيال بورنو" Daniel BOURNAUD " الحرب الباردة أنتجت سعة سمحت بفهم شامل للعلاقات الدولية"³⁶، إلا أن تواتر التحولات البنيوية أحدث بحسب "لوسيا بوري" lucien POIRIER " أزمة أسس" تعذر معها صياغة منطلقات فكرية كفيلة بتفسير مجموع النزاعات المتفجرة³⁷، و التي صبغت بطابع "التفسيخ الاجتماعي" الناتج عن تنامي ظاهرة العنف الانفصالي الذي صنف كتهديد حقيقي لبقاء واستمرار الدول كوحدات أساسية.

إلا أن طرحا مناقضا رأى في الظاهرة مسارا متفاعلا لبناء نظام دولي أكثر أمنا و بحسب "قيراب مازيني" Giuseppe MAZZINI " فإن تحول الدول إلى أمم سيقضي على دوافع الصراع"³⁸، فالأمم بوصفها تركيبات اجتماعية متميزة بصفات مشتركة كالدين واللغة والعرق و الثقافة تخلق شعورا جماعيا يمنحها حق الاعتراف بكونها الوحدة الحقيقية الفاعلة والمؤثرة في الحركة الدولية، وهو الاعتقاد السائد منذ القرن التاسع عشر دون أن يتضح التمييز حقيقة بين "الدولة" و "الأمة"³⁹.

إلا أن مثالية الطرح وضعته على محك التشكيك من منطلق أن موجات العنف المتأنية بفعل الحركات الانفصالية لم تحقق الاستقرار و إنما أنتجت عنفا مضادا لوقف مسار التحول، فالصرب القوميون لجأوا إلى العنف في كرواتيا والبوسنة والهرسك لمنع انفصالهم عن صربيا التي كانت تحكم يوغسلافيا في 1991، و الايرلنديون "الموالون" لبريطانيا في السبعينات قاوموا بالقوة الحركة القومية الطامحة للتوحد مع أيرلندا الشمالية⁴⁰، كما أن مسار التحول من الدولة إلى الأمة لم ينجح الصراع و إنما نقل التوتر في شكل تفاعل متسلسل لوحدات و أقاليم متعددة، ما مثل تهديدا أمنيا حقيقيا، إذ شهد عقد التسعينات تفجر خمسون حربا أهلية في مقابل حريين دوليتين⁴¹.

استكمالا لمظاهر العنف الداخلي يمكن إدراج منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط التي عرفت مع نهاية عام 2010 سلسلة ثورات أطاحت بالعديد من الحكومات مخلفة فوضى أمنية و تكلفة إنسانية عالية، الوضع الذي أثار الجدل حول حقيقة البواعث الكامنة خلف تأجج ظاهرة الحروب الداخلية؟ ومن ثم يعرض التحليل في جزئيتين أساسيتين تناول الأولى مسببات العنف الداخلي في حين تناول الثانية تداعيات الظاهرة على الأمن الإقليمي والدولي.

1- دوافع العنف الداخلي: يبدو التعقيد و التشابك وأيضا التفرد ميزات أساسية لظاهرة الحروب الداخلية، التي وسمت صراعات ما بعد الحرب الباردة، و يبدو جليا أن حرب الخليج بداية التسعينات لم تكن إعلانا لوضع قادم و إنما مثالا أخيرا لما كان سائدا، لتكون الحرب في يوغسلافيا النموذج الأول لسلسلة حروب بلا دولة منطقها الكفاح من أجل البقاء لأن استمرار كل طرف مشروط بإنهاء الآخر، كما أن الظاهرة متحولة تحمل خطر انتقالها إلى الأقاليم المجاورة. و ما يدفع إلى الغلط و اللبس أن الجغرافيا و التاريخ كثيرا ما يضيفان على هذه النزاعات الصبغة الدينية أو العرقية و إن كانت الحقيقة مغايرة لذلك⁴².

فقد اتجه الميل في 1991 إلى وصف الإبادة الجماعية⁴³ في البوسنة والهرسك بـ " التطهير العرقي " Ethnic Cleaning، و في هذا مغالطة واضحة لانتفاء التباين العرقي في يوغسلافيا فالصرب و الكروات و البوسنيون سلاف من عرق واحد

كما أنهم ينطقون بذات اللغة، عاشوا عقوداً في سلام كان الصرب أرثوذكس والكروات كاثوليك و البوسنيون منذ القرن الخامس عشر مسلمون⁴⁴. لذلك يطرح التساؤل حول بواعث الهوية القومية الصربية التي فجرت الحرب والدولة تبعاً؟ ومن ثم توجب تحديد مفهوم دقيق للهوية الإثنية و فصل أهم عناصرها المكونة للتحقق في ما إذا كانت الهويات الثقافية مع اختلاف مكوناتها دافعا حقيقيا للعنف الداخلي، وبالنتيجة إقرار أطروحة "هتنتون" في تفسير صراعات ما بعد الحرب الباردة، أم أن دوافع أخرى ذات صبغة براغماتية سياسية واقتصادية تستتر خلف المفاهيم الاعتبارية لإنهاء الدولة كوحدة عن طريق التشظي والتجزئة الداخلية بعيداً عن المواجهات الدولية في مسار متفاعل لتحقيق إعادة صياغة شاملة.

* الهوية الإثنية: تتفاوت معايير تحديد الهويات الإثنية بالنظر إلى العناصر المكونة لها ، وبحسب "أنطوني سميث" Antony SMITH "توسم المجموعة بالإثنية إذا تقاسم أعضاؤها صفات مشتركة كالأصل ، الذاكرة التاريخية ، الانتماء الإقليمي ، بالإضافة إلى عناصر أخرى كاللغة و الدين"⁴⁵ ، واعتبرت الهوية الإثنية أقدم الهويات، حيث عرفت قديماً "العبرانية" Herbeus و "البابلية" Babilonians

والمصرية Egyptians ، ومن ثم تركز التفكير في اعتبارها هويات طبيعية أولية غير قابلة للتبدل، فالأفراد لا يختارون هوياتهم وإنما يولدون بها. إلا أن ثبات الهوية الإثنية كصفة معيارية غير قطعي مع تواتر التحولات الجيوبوليتيكية التي أكدت قابلية المفهوم للاستبدال والتغير وحتى التلاشي، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

صنف الأوكرانيون والروس القادمون إلى "مالدوفيا" بـ "روسوفون" Russophones وتعني الشعب الذي يتكلم الروسية لمقاومة الاندماج في الإثنية المالدوفية، و باندثار الدولة اليوغوسلافية في 1991 تلاشت الهوية اليوغوسلافية و الأفراد الذين كانوا ينعتون أنفسهم بيوغوسلاف تحولوا إلى هويات أخرى كالصرب والكروات ومجموعات أخرى⁴⁶ ، ومن ثم بدى التشكيك في أولية الهوية الإثنية واتجه الرأي إلى اعتبارها "تركيبة اجتماعية" social constructed تتبدل و تتلاشى بفعل "اختراق التقاليد" ، ومن هذا المنطلق فالتمييز العرقي والعنصري لا يعد أن يكون تقليداً أو عرفاً، و يقدم "أنطوني سميث" الاختراق في نموذج أطلق عليه "عقدة الرمز الأسطوري" myth symbol complex التي تستمد جوهرها من أحداث تاريخية حقيقية يعاد بناؤها كقيم معيارية تلقى القبول لدى أفراد الجماعة، وكثيراً ما تأخذ هذه الأحداث طابعاً عنيفاً بحسب تعبير "فانيل فولكن" Vanil VOLCAN "اختيار الصدمات" chosen traumas و المثال البارز في هذا الموضوع "الحرق" بالنسبة لليهود و معركة كوسوفو في 1389 بالنسبة للصرب، إذ يعتقد معظم الصرب أن هويتهم الأصلية تبلورت في أول معركة ضد الأتراك لذلك فزاعهم مع المسلمين إرث تاريخي من الأحقاد القديمة استحضره "سلوبودان ميلوزفيتش" Slobodan MILOSEVIC لبعث الهوية الصربية لدعمه سياسياً⁴⁷. و لإزالة الالتباس يتجه البحث لفصل العناصر المكونة للهوية على النحو الآتي:

الهوية العرقية : تبدو إفريقيا أهم الأقاليم تنوعاً اثنيا ودينيا وأكثرها تفجراً، و غالباً ما تصنف فيها النزاعات على أسس عرقية أو دينية إلا أن الواقع غير ذلك، فالعنف في دارفور لم يعرف بين "العرب" و "السود" قبل توجه الحكومة لإعادة توزيع الأراضي و تهميش غير العرب، علماً أن نقاوة العرق مغالطة حقيقية بعد عقود من الزواج و الاختلاط الإثني، إذ يضم السودان حوالي 572 قبيلة و 56 مجموعة إثنية، و يحتوي دارفور وحده على 80 قبيلة ومجموعة إثنية تشكل ما تعدده 6 ملايين شخص على شكل مزيج قبلي وثقافي لذلك ضاعف النزاع مخاطر توسعه ليشمل أطراف أخرى أفرقة سود و عرب.⁴⁸

وإلى حد ما يفسر الصراع في موريتانيا والسنغال حيث أدى الخلاف بين "البربر" و "السود" حول الأراضي الساحلية المحاذية لنهر السنغال إلى طرد الموريتانيين السود إلى السنغال ليتحول العنف من داخلي إلى دولي، ومن ثم تتراجع فرضية أن تكون الاثنية دافعا حقيقيا للتفاعلات في إفريقيا ويتأكد التوجه للتركيز أكثر على الموارد الطبيعية حيث يبرر العنف بالدفاع عن حق البقاء⁴⁹.

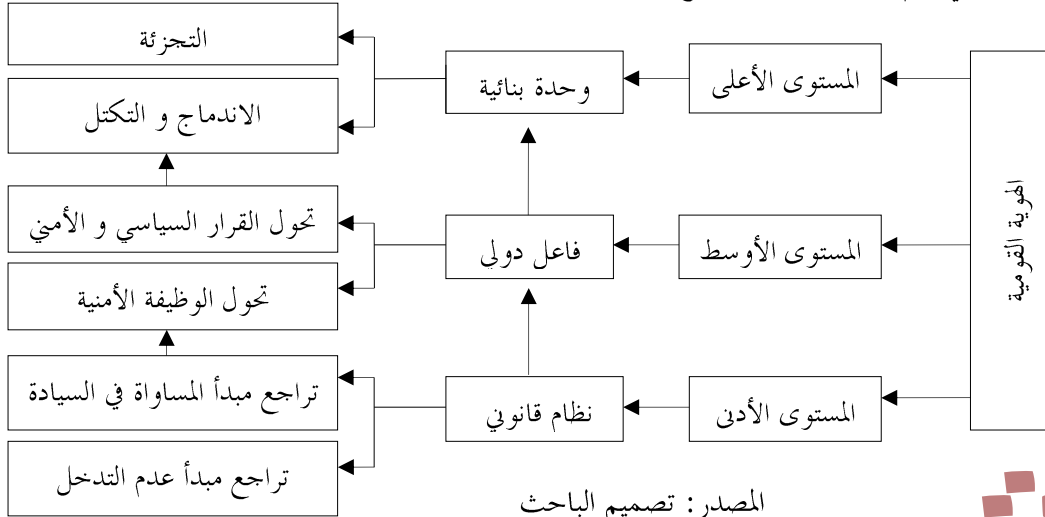
فالسياسات المنتهجة كثيرا ما تميل لإثارة الهويات الإثنية التي لا تتعدى أن تكون وسيلة لتجميع القوة من خلال التفاف الأفراد حول قادة اثنين لخلق الدعم أو التمرد، ولا يبتعد عن هذا الطرح صراع الـ "هوتو" و "التوتسي" في بوروندي و أيضا صراع التاميل الهندوس و السنهاليين البوذيين في سريلانكا حيث التقاتل دائر لتحقيق مصالح سياسية بعيدا عن الدين والعرق⁵⁰.

* الهوية الدينية: الدين كدافع للعنف قديم وتدلل الشواهد على أن أولى حملات العنف الديني قادها متعصبون يهود ضد الحكم الروماني، حيث كان المشككون من اليهود والرومان ضحايا هذه الحملات إذ ساد الاعتقاد أن عودة المسيح تتحقق بعد حقبة دامية⁵¹، هذه القناعات كانت نواة صلبة لبلورة مبادئ الفكر اليميني الغربي، حيث ترجمت في مجمل الأداء السياسي للنخب الحاكمة التي حسنت مواقعها في بنية النظام في النصف الثاني من القرن العشرين، وبتعظيم مفاهيم القوة والصراع بدى جليا الميل إلى عوالة الحرب وإخضاع الأقاليم عبر مواجهات داخلية تهدف أساسا لإنهاء و تقليص احتمالات بقاء القوى المقاومة للتحويل.

هذا التوجه السياسي لا يجد تفسيره في مرتكرات النظرية الواقعية التي ناقضها من منطلق أنه هدف بالأساس إلى زعزعة الدولة في مستوى أول كنظام قانوني من خلال إقصاء مفاهيم المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفي مستوى أوسط كفاعل أساسي في الحركية الدولية من خلال إضعافها وتحويل وظائفها إلى فواعل مغايرة، و في مستوى أعلى تهدم الدولة كوحدة بنائية في الهيكل الدولي من خلال تفجير حروب التشظي و التجزئة الداخلية.

ويبدو النظر إلى الصراعات المعاصرة على أنها موروثة فكري و تاريخي للمجتمعات المتناحرة تفسير قاصرا في استيعاب الظاهرة، ما يجعلها أقرب إلى نبوءة تتحقق تستلهم جوهرها من تعاليم الكتب المقدسة و هو الطرح الذي قدمه "هنتغتون" ، لكن الأطروحة حملت بذور تناقضها إذ قرن "هنتغتون" الإسلام بالعنف، في حين يبدو الصراع مركبا اجتماعيا متجذرا في الفكر الغربي حتى قبل ولادة الهوية القومية التي جاءت بعد مخاض عسير من حروب دينية استمرت ثلاثون عاما بين الكاثوليك والبروتستانت. ولعل العودة للتاريخ تظهر أن الحركة البروتستانتية كحركة إصلاح ديني جاءت لتتقل سيادة البابا إلى الممالك وولاء وهوية الأفراد من الدين إلى الملك و الأمة، و هي الآن تتراجع حيث عادت لهدم ما أقامته منذ قرون بذات الوسيلة وهي الدين. ما يثير الجدل فيما إذا كانت القيم و المعتقدات الدينية غاية أم وسيلة في معادلة الحرب و السلام؟ وحيث دلت الشواهد على أن الصراع لا يعد أن يكون وسيلة لتحريك مسار التفاعل فما هي الغايات المستترة؟ وهل أن الاختلاف في المعتقد من شأنه خلق عداء و صراع مستمر في التاريخ، خاصة إذا رأى أحد الأطراف أن الدين باعتباره معتقد الأفراد حول الحقيقة المطلقة يضعهم في توتر دائم مع التزامات المجتمعات الليبرالية⁵²؟

تمثيل بياني رقم 01: مستويات تفسخ الهوية القومية



المصدر: تصميم الباحث

الظاهر أن الهوية الدينية حافظت على مركزها كمحرك حقيقي للصراع حتى بعد أن شمل نظام "وستفاليا" كل العالم ، ولعل التحولات الحاصلة أرسخ دليل على تراجع الاعتبارات القومية أمام المغريات و التجاذبات الدينية التي صبغت العنف بصبغة هلامية تعسر معها اعتماد الأطر الواقعية و البرغماتية التقليدية، و التي ارتبطت بمفهوم الهويات القومية للدول⁵³، ما حفز العدا و الاستنكار تجاه المسلمين في المجتمعات الغربية، و حتى في الدول الإسلامية حيث تعاملت الحكومات مع تيارات الدين السياسي كتهديد أمني، ما أدى بالنتيجة إلى مواجهات دامية وأعمال عنف استمرت عدة عقود بحسب الحالة في الجزائر و مصر و أوزبكستان⁵⁴، و بدا العدا للمسلمين جليا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث بات الإسلام أكبر تهديد أمني للديمقراطيات الغربية، وقد أخذت التعبئة ضد الأقليات المسلمة شكلا رسميا ظهر خاصة في الحملات الانتخابية للتيارات المحافظة الراضة للهجرة ، ما رفع وتيرة العنف في العديد من المناطق ضد الأقليات المسلمة في جنوب الفلبين و الهند و الشيشان، إلا أن البحث المتأني يبين أن الدين ليس إلا وسيلة لتأصيل العدا. في الهند مثلا تتركز الأعمال العدائية للهندوس ضد المسلمين في مدن محددة، ما يشير إلى أن العنف منظم بما يخدم أطراف لها مصلحة في المحافظة على حالة التوتر.

ويبدو النزاع بين المسلمين و المسيحيين في إقليم "ميندانوا" Mindanao جنوب الفلبين تحويلا متعمدا للنزاع فالمسلمون و المسيحيون فقراء محرومون من الإنفاق الحكومي على السواء، لذلك يلجأ الجيش للدين حتى لا يتحول الصراع إلى طبقي بين الفقراء و الأغنياء⁵⁵، ويشذ السودان عن القاعدة حيث تتظلم الأقلية المسيحية و الوثنية في الجنوب من الحكومة ما أدى في النهاية إلى انفصال الجنوب في 2011 بإعلان دولة جنوب السودان ، ما دلل على حضور أطراف أخرى استثمرت التنوع الإثني لتنفيذ سياسات إقليمية⁵⁶ ودولية ، ويبدو النزاع بين الشيعة و السنة مظهرا آخر من مظاهر التنافر و المواجهة بحسب الحالة في العراق و لبنان و سوريا و اليمن .

وبعيدا عن السياسة و الإثنية يبدو الصراع في امتداده واستمراره أعمق من سياسة نخبوية تعول على التغيرات الإثنية لضمان ريعها، فالتقتيل والترحيل في أنغولا و روندا وليبيريا و النيجر و السودان و الصومال و السنغال لا يعكس الرغبة في الانتماء و تثبيت الهوية و إنما يعكس التمسك بحق البقاء المشروط بوجود الماء و الغذاء في أقاليم تشح بموارد الحياة⁵⁷، يرى "فريد بريد فلاند" Fred BRIDGLAND "مهما تكن الرؤية لنزاع دارفور، فهو نزاع بالأساس حول الموارد الطبيعية في وسط إقليم قاحل ، فهو نزاع إيكولوجي قديم"⁵⁸.

نفس الوضعية تكررت في أقاليم أخرى ففي الهند اضطرت الحكومة إلى ترحيل أكثر من 15 مليون بنغالي تدفقوا على الحدود بسبب الفيضانات وتآكل الأراضي ما أدى إلى توترات على الحدود و في البلدات المجاورة، وفي مكسيكو تتواتر النزاعات بين الأغنياء و الفقراء بسبب ندرة المياه التي يتم جذبها من المناطق الفقيرة⁵⁹.

ذويقترن العنف الداخلي أيضا بالتحويلات الديمقراطية بحسب الحالة العربية أين تحولت المطالبات الديمقراطية إلى مواجهات بين الحكومات و طوائف المعارضة تباينت حدتها من دولة إلى أخرى.

و عموما لا تقتصر طبيعة النظام مباشرة بإثارة العنف لكن احتمالات التوتر تتضاعف في حالات عدم استقرار الأنظمة ، وهي فترات عالية المخاطر تتضافر فيها العوامل المتناقضة لتوليد شبكة متفاعلة من العنف و العنف المضاد الذي تغذيه إمدادات الأطراف الخارجية صاحبة المصلحة في ترتيب الأوضاع في مرحلة ما بعد الفوضى⁶⁰ ، ومن ثم سيتناول البحث في نقطة تالية تداعيات العنف الداخلي على الأمن الإقليمي و الدولي؟

2/- التداعيات الأمنية للحرب الداخلية: مثل العنف الداخلي فيما بعد الحرب الباردة تهديدا أمنيا فعليا لبقاء الدول و استمرارها و أبعد من ذلك فقد مثل تهديدا للأمن الإقليمي و الدولي، في عدة حالات تجاوزت التكلفة الإنسانية لهذه الحروب ربع مليون قتيل بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المشردين و المهجرين عبر الحدود ، دفعت حملات الصرب على المسلمين في البوسنة إلى تشريد 1,8 مليون شخص داخليا واضطرت غيرهم إلى الهجرة حيث تدفق آلاف الألبان من كوسوفو إلى مقدونيا ما مثل تهديدا للتوازن العرقي بين المقدونيين والألبان⁶¹. فالظاهرة متحولة ، قابلة للخروج من حدودها إلى دول الجوار التي تجمع في هدوء أسباب تفجرها، تبعاً لمؤثرات الجغرافية السياسية⁶² المتجلية أساسا في تشابك النسيج الاجتماعي و حدة المؤثرات الأمنية و تراجع البيئة الإيكولوجية. هذه العوامل حولت العنف الداخلي إلى سلسلة من التفاعلات في شكل كتل إقليمية ما استوجب تحليلها في سياقها الإقليمي بترتيب أدوار الفواعل الأولية و الثانوية و أيضا تحديد مواد الصراع الجوهرية حيث تبدو الكثافة السكانية و الموارد الطبيعية متغيران أساسيان لتفسير الصراعات في إفريقيا⁶³ ، في حين تبرز الهوية القومية متغيرا جوهريا لفهم الصراع في البلقان و القوقاز، ما يحدد مبدئيا العوامل الاثنية الموظفة لتجذير الصراعات و تحولها، و تبعاً لهذا الطرح تقسم الصراعات إلى كتل إقليمية كالتالي: إقليم جنوب شرق أوروبا يضم كوسوفو كرواتيا البوسنة سلوفينيا ألبانيا مقدونيا، إقليم القوقاز يضم أذربيجان جورجيا الشيشان وطاجاكستان، المجموعة الكردية تشمل العراق إيران تركيا سوريا، إقليم وسط غرب إفريقيا يضم الزنير الكونغو (كينشاسا) أنغولا الكونغو (برازافيل) رواندا بوروندي أوغندا، إقليم وسط شرقا إفريقيا ويشمل أوغندا السودان كينيا أثيوبيا و أرتيريا، إقليم القرن الإفريقي ويشمل أثيوبيا أرتيريا السودان الصومال و جيبوتي ، إقليم جنوب إفريقيا يضم جنوب إفريقيا موزمبيق ناميبيا و أنغولا، إقليم غرب إفريقيا يشمل ليبيا غينيا سيراليون السنغال و مالي، إقليم الهند الصينية يضم كمبوديا تايلنديا لاوس، إقليم جنوب غرب آسيا ويضم الهند باكستان و أفغانستان، إقليم جنوب شرق آسيا يضم الهند لبغلاديش، بورما، مينمار، إقليم وسط آسيا يشمل أفغانستان و طاجاكستان إقليم أمريكا الوسطى و يشمل نيكارغوا السلفادور كواتيمالا⁶⁴.

و تمثل دول الجوار في الصراعات الداخلية ملجأ للجماعات المتمردة ما أدى في أغلب الحالات إلى توسيع النزاع بانخراط هذه الدول كأطراف مباشرة ، في رواندا قام الآلاف من الهوتو Hutus المتورطين في الإبادات الجماعية بالتحول إلى الزنير و ترتيب الهجمات ضد التوتسي Tutsi بعد تسلمهم السلطة، ما قاد في النهاية رواندا و حلفائها إلى غزو الزنير وإسقاط حكم الرئيس "موبوتو" mobutus ، وهي الحرب التي سميت استعارة بـ "أول حرب عالمية إفريقية" دلالة على

اتساع إقليمها و تعدد الأطراف المنخرطة فيها، كما مثلت ليبيا وسيراليون ملجأ متبادلا للمتمردين⁶⁵، فالتحول كسمة للحروب الداخلية لا يحافظ على طبيعة العنف وإنما ينقلها إلى أطر دولية. و ثيرا ما تتدخل الأطراف الدولية في الصراعات الداخلية بطرق غير مباشرة عن طريق تقديم الدعم و الأسلحة و التدريب، في النزاع اليوغسلافي كانت روسيا تسليح السلاف الأرثوذكس الشرقيين، وكان المسلمون البوسنيون يتلقون السلاح و المقاتلين المتطوعين من البلدان الإسلامية في حين كان الكروات الكاثوليك يتلقون الدعم من مسيحيي الولايات المتحدة الأمريكية. كما كان المسيحيون في كينيا و أثيوبيا يدعمون مسيحيي جنوب السودان، وفي جنوب الفلبين دعم المسلمون الأقلية المسلمة في حربها ضد الأغلبية المسيحية الحاكمة، ما أضفى طابع الإثنية الدينية على الصراعات و إن كان الواقع مجانباً لذلك.

وقد يتدخل الطرف الخارجي لدعم الأطراف المتصارعة على حد سواء توافقا مع مصالحه، في 1990 دعمت روسيا المسيحيين الأرمن و المسلمين في أذربيجان في نزاعهما حول إقليم "ناجورنو كراباخ" تبعا لشروط الولاء لروسيا⁶⁶. وتبعاً لقوة الفواعل الخارجية ودرجة انخراطها في الصراع تتحدد وتيرة النزاع أمدته و تكلفته⁶⁷، و في حال كان الدعم غير كاف و المصالح مهددة، تلجأ الفواعل الدولية إلى خيار القوة للتأثير في مسار العنف، قامت قوات حلف الشمال الأطلسي بقصف القوات الصربية 78 يوماً لوقف "عمليات التطهير" في كوسوفو⁶⁸. وهي العملية المماثلة التي قام بها الحلف لدعم قوات المعارضة في ليبيا وما اعتمدته روسيا لدعم نظام الأسد في سوريا، وهو نفس الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية حيث تدخلت على الأرض لدحر الحوثيين المدعومين من إيران.

وفي كل الأوضاع يبدو التغير الإثني ظاهرة شاملة إلا أن تحفيزها محكوم بعدة مؤشرات ما أصبغها بطابع التفرد و صعب إخضاعها للقواعد العامة، إلا أن قابلية تحولها سمتها الجوهرية لتكون بذلك أهم مقاربة لتهدم الدول والأقاليم باعتبارها نسيج اجتماعي تغلب عليه المغايرة و عدم التجانس.

وتبدو الأنظمة الشمولية و ما أفرزته من تناقضات مقاربة مثلى لإعادة صياغة المنطقة العربية التي راكمت أسباب تفجرها، ما زاد من حجم التهديدات الناشئة و المتحررة بفعل انعدام الرقابة و تراجع الدول.

ج/- المقاربات التفسيرية: سواء بالتراط و التراص (الاتحادات و التكتلات) أو عن طريق التجزئة و التشظي (النزاعات داخل الحدود) يتأكد تراجع الواقعية التي بنت فروضها و مقارباتها على مسلمة أن الدولة القومية هي الفاعل الأساسي في الحركة العالمية ليفسح المجال لبدائل تنظرية، على تباينها التقت جميعها حول مفهوم الهيمنة الشمولية داعمة بذلك فرضية أن الدولة القومية ما هي سوى حلقة في مسيرة التطور نحو المجتمع العالمي. للإحاطة بهذه الجزئية يتم تناولها على النحو التالي:

1/- نهاية التاريخ: في صيف 1989 و من خلال مجلة "ناشيونال أنترست" National Interest قدم "فرنسيس فوكوياما" إطاراً تحليلياً اعتمد طابع الحاجة الفكرية وسمه بـ "نهاية التاريخ و خاتم البشر"، بدى واضحاً أن الأطروحة احتوت الإرث الفكري "الماركسي" المبني على مبدأ "الاعتراف الهيجلي" كمحرك للتاريخ، إلا أنها جانبته معتبرة انتصار الرأسمالية الليبرالية النهاية الطبيعية لهذه الحركة، فالرغبة في الإنتاج و الاستهلاك الملازمة للإنسان كمحرك للتاريخ تتحقق في المجتمع الرأسمالي الليبرالي الذي يسمح بالحركة دون قيود بخلاف تصور "كارل ماركس" Carl Marx الذي رأى أن النمط الاشتراكي هو الأمثل لتحقيق الوفرة بأكثر مساواة⁶⁹.

رجوعاً إلى منطق "هيغل" الذي رأى أن التاريخ مسار مشحون بالتناقضات المولدة للحركة عن طريق الصراع المستمر لإقرار أحد المتشاهات، يبدو التنظيم السياسي كل مؤلف من عناصر متناقضة ومتصارعة تؤول في النهاية إلى الزوال والاستبدال، ومن ثم يجادل "فكوياما" حول احتمالات أن يحتوي النظام الرأسمالي الليبرالي على تناقضات قد تؤدي إلى اندثاره⁷⁰، لذلك فهو يقترح ضرورة تقويض إيديولوجية الخصم بالقوة فالإيديولوجيات بوصفها نموذج للتنظيم الشامل فيما يرى "فرانسوان جان دي شاتليه" François Jean De Chastellux "لا تقتصر على الحجج المنطقية لإقرارها وإنما تبحث دائماً عن عناصر للمقارنة تتصارع معها لإثبات صحتها"⁷¹.

إن التفسير الاقتصادي للتاريخ بحسب الأطروحة يقود إلى "أبواب الأرض الموعودة" المتحققة في الرأسمالية الليبرالية المشكلة من الديمقراطيات الغربية وعلى قممها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يقسم المنظر العالم إلى عالم "ما بعد تاريخي" نعمة الحرية والسلام، وعالم "تاريخي" لم يلتحق بالنموذج الليبرالي الغربي مشحون بالتناقضات التي تشكل عائقاً لتحقيق الليبرالية العالمية⁷²، فهي مجتمعات تبعا لتركيباتها العرقية والإثنية غير متجانسة تفتقد إلى مفهوم موحد للهوية، كما أن المعتقدات الدينية السائدة فيها حالت دون تحقق ممارسة ديمقراطية فعلية من منطلق أن الديمقراطية تفترض وجود مجتمعات علمانية، و الدين باعتباره التزام الأفراد بالمثل العليا كمفاهيم للحقيقة الشاملة يخلق توتر دائم مع التزامات الدولة الليبرالية، وفي هذا السياق نبه "فكوياما" إلى تناقض بنيوي أثاره مشكل المهاجرين داخل المجتمعات الغربية، حيث خلقت الهجرة نسيج مجتمعي يحظى بولاء نفسي للأوطان الأصلية ما من شأنه ترسيخ الانقسام والوهن داخل المجتمع الغربي⁷³.

و يحمل الطرح فكرة الفردية السياسية في الديمقراطية القائمة على عناصر القوة والسيطرة وتأثيرها في الفكر السياسي الأمريكي، ما انعكس على خيارات السياسة الخارجية التي أكدت تمازجها بثقافة الصراع والقوة المتحررة من الروابط القيمة⁷⁴.

إلا أن أطروحة "فكوياما" وضعت على محك التشكيك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصدر تحليلاً بعنوان "عودة الفدرالية الأمريكية للتاريخ"، كل المجتمعات متحدة ضد عدو مشترك" ما اعتبر نهاية لـ "نهاية التاريخ"، حيث أثار التحليل العديد من الاستفهام حول انتصار النموذج الرأسمالي الليبرالي إذ أقر استمرارية التناقض واستمرارية التاريخ، إلا أنه استدرك بعد ذلك مؤكداً أن نهاية العالم لا تعني نهاية كل الصراعات لأن الأمم لن تكون في التاريخ مرة واحدة، كما أن نهاية التاريخ لا تعني نهاية الحدث بل نهاية الجدل حول النموذج الأفضل بعد اختبار عدة نظم وعدة نظريات، ما يدفع للتساؤل فيما إذا كانت نهاية الجدل تعني أن القيم أضحت عالمية أم أمريكية⁷⁵، وهو المعطى الذي أثاره "جورج كينان" George KENAN في 1956 حيث رأى "أن ميل الولايات المتحدة لتصديق عالمية قيمها سيكون مصدر خيبة خطير و أكيد"⁷⁶.

2/- حتمية الصدام : في 1993 ومن خلال دورية "السياسة الخارجية" foreign affairs قدم "صمويل هنتغتون" إطاراً تنظيرياً للسياسة العالمية أقرب إلى النبوءة لمرحلة ما بعد انتصار الإيديولوجية الغربية. ركز الطرح على الهويات الثقافية كمتغير جوهري لتشكيل أنماط التكتل والتفسخ بعد حدوث صراعات ذات طبيعة حضارية بين الكتل الإيديولوجية⁷⁷، ل يبدو التناقض أقدم وأعمق بين الأمم⁷⁸، وتبعا لذات الفكرة فإن الصراعات ستتركز على الخطوط الفاصلة التي ستمثل خطوط المواجهة بحسب النبوءة، ففي أوروبا يتحدد الخط الفاصل بين المسيحية الغربية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام، بحسب صراعات البلقان وآسيا الوسطى، و سيتخذ خط المواجهة بين الإسلام والغرب شكل تحالف غربي ضد قوى إسلامية بحسب الحالة العراقية والأفغانية، ويتحدد الخط الفاصل في إفريقيا السوداء بين الإسلام و

المسيحية بحسب حالة الصراع في السودان، كما تبدو شبه الجزيرة الهندية خطا آخر للمواجهة بين المسلمين والهندوس⁷⁹، لذلك يدعو المنظر إلى ضرورة تحالف الديمقراطيات الغربية تحت ريادة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التهديد الأكبر الذي سيتشكل عن تحالف الحضارتين الكنفشوسية و الإسلامية الذي اتخذ شكل التعاون الاستراتيجي بحسب الحالة الصينية الإيرانية⁸⁰.

وترتبا على ما تقدم فإن التحضير للمواجهة يدل على أن انتصار الليبرالية الغربية لم يتحقق، ما أثبت عجز الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار حضارة عالمية بقيم غربية تتولى قيادتها، خاصة بعد تحول الكتل الإيديولوجية للانفصاف حول مكنونها الثقافي مخافة التفسخ و الاندثار.

ونثير فكرة "الصدام الحضاري" على ما فيها من موضوعية سجلا عميقا بشأن تحديد مفهوم دقيق للهويات الثقافية الفواعل حقيقية بحسب الطرح، ذلك أن المفهوم يشمل عدة عناصر بنيوية كالعرق و القومية و الدين، ويبدو توجه المنظر للتركيز على الدين كمكون ثقافي⁸¹، ما يعلل نظرتة العدائية للإسلام الذي اعتبره التهديد التاريخي بالنظر إلى حجم التناقض والممانعة التي يديها الإسلام للقيم الغربية.

و لا تنح نبوءة "حتمية الصدام" عن "نهاية التاريخ" التي اختزلت الصراع بإعلان الانتصار مع الإبقاء على العوائق الثقافية التي وجب إنهاؤها في أطرها الحضارية، ومن ثم مهدت النظرية الأولى للثانية، ومع اختلافهما في عناصر اللحظة التاريخية فقد توافقتا في البحث عن بناء منظومة عالمية بقيم غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ما يثير الفضول لمعرفة ما يحمله الصراع من تأثيرات على موازين القوة الدولية؟.

قائمة المراجع:

¹Jean paul-joubert marie-claude plantin ,la securité internationale d'un siècle à l'autre (paris : l'harmattan,2001),p.150

² Pierre Desenarclens, « Théories Et Pratiques Des Relations Internationales Depuis La Fin De La Guerre Froide, » Politique Etrangère,(Avril 2006),op. cit.,pp.747-759

³Claude Revel, « La Bataille Pour L'ordre Mondial Du 21^{ème} Siècle »,Defense Nationale, No° 733, (Octobre 2010),Pp.7-12.

⁴ Ibid.,pp.7-12

⁵ Peter Wallenstein, Understanding Conflict Resolution War, Peace And The Global System (London : SAGE Publication LTD,1st edn,2002),p.212.

⁶ Association Of South Asian Nations

⁷ Southern Common Market

⁸ Philippe Delmas, Le Bel Avenir De La Guerre (France : Gallimard, 1995), p.94

⁹ North American Free Trade Agreement

¹⁰ Remi Landry, Turbulences Et Changements Institutionnels Au Sein De La Société Internationale : Une respectue Historique, These De Philosophie Doctor (Ph.D.) en Science Politique (Université De Montreal,2010),p.268

¹¹ Houchang Hassan- Yari,Abdelkarim Osman, Régionalisme Et Sécurité Internationale (Bruxelles : Bruylant,2009),Pp. 219-229.

¹² Frederic Charillon, « Les Grands Debats Strategiques A L'epreuve Des Faits, » Internationale Et Strategique No°.82 (ete 2011),Pp. 69-75.

¹³ Dufourcq, op.cit.,pp.67-72

¹⁴ Hassan,Abdelkarim Osman,op.cit., Pp.229,230.

¹⁵ Ibid.

¹⁶ Ibid.

- ¹⁷ Charles zorghbib, l'avenir de la sécurité internationale (France :presses de sciences po, 2003), p18,19
- ¹⁸ Ibid.
- ¹⁹ Landry, op.cit., p.271
- ²⁰ Wallenstein, op.cit., p.211
- ²¹ Organization For Security And Co-Operation In Europe.
- ²² The Economic Community For West Africa States
- ²³ The Countries Of The Southern Africa Development Community
- ²⁴ Inter- Governmental Agency For Development.
- ²⁵ The Association Of South East Asian Nations
- ²⁶ The Organisation Of American States
- ²⁷ Wallenstein, op.cit., pp.211,212,213
- ²⁸ Ibid.
- ²⁹ Paul D. Williams, Security Studies :An Introduction(New York , Routledge, 1st edn, 2008), pp. 322,323
- ³⁰ Landry, op.cit., pp.267,268
- ³¹ Williams, op.cit., pp. 322,323
- ³² International Commission For Security And Sovereignty.
- ³³ Landry, op.cit., pp.267,268.
- ³⁴ Ibid.
- ³⁵ رنا أحمد حجازي، القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة (بيروت : دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009) ، ص. 225
- ³⁶ Vincent Desportes, Penser Autrement La Guerre Probable (Paris : Economica, 2007), Pp.16-19
- ³⁷ Joubert, plantin, op.cit., p.34.
- ³⁸ Peter Hough, Understanding Global Security (London :Routledge, 1st Edn, 2004), P.64
- ³⁹ Ibid.
- ⁴⁰ Ibid.
- ⁴¹ Williams ,op.cit., ,p. 201
- ⁴² Delmas, op.cit., pp.182-185
- ⁴³ ظهر مصطلح "الإبادة الجماعية" لأول مرة في كتاب "حكم المحور في أوروبا المحتلة" الذي أصدره البولندي اليهودي "رافيل ليمكين" Raphael LEMKIN في 1944، وهو لفظ مركب من الكلمة GENOS وتعني العرق أو الجنس واللفظ اللاتيني CIDE وتفيد القتل، والمصطلح يعني خطة منسقة من أعمال مختلفة تهدف إلى هدم الأسس الجوهرية لحياة مجموعات وطنية من أجل إبادة الجماعة بشكل كامل للمزيد يرجى العودة إلى Hough, op.cit., pp.108,109
- ⁴⁴ Hough, op.cit., p.109
- ⁴⁵ Williams, op.cit., p. 201
- ⁴⁶ Ibid.
- ⁴⁷ Williams, op.cit., p. 203
- ⁴⁸ Hassan, Abdelkarim Osman, op.cit., Pp.101,102,103.
- ⁴⁹ Delmas, op.cit., p.183
- ⁵⁰ Williams, op.cit., ,p. 205
- ⁵¹ Hough, op.cit., p.65
- ⁵² Jung, op.cit., p.360
- ⁵³ Hough, op.cit., p.65
- ⁵⁴ Ibid.
- ⁵⁵ Ibid.
- ⁵⁶ Williams ,op.cit., ,p. 205
- ⁵⁷ Delmas, op.cit., p.151
- ⁵⁸ Hassan, Abdelkarim Osman, op.cit., p.101.
- ⁵⁹ Delmas, op.cit., p.185

⁶⁰ Ibid.,p.268

⁶¹ Williams , op.cit., ,pp. 201-211

⁶² الجغرافيا السياسية Political Geography فرع من الجغرافيا البشرية، وهو العلم الذي يدرس الظواهر السياسية المختلفة أنظر هاني عبد الرحيم الغريزي ، معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية (الأردن:عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2005)،ص. 180

⁶³ Wallenstein, op.cit., ,p. 204.

⁶⁴ Ibid., p.205.

⁶⁵ Banque Mondiale,Traduit, Monique BERRY, Briser La Spirale Des Conflits Guerre Civile Et Politique De Développement (Bruxelles : De Boeck Université, 1st Edn,2005),p. 68.

⁶⁶ Williams ,op.cit., ,pp. 211,212,213.

⁶⁷ Wallenstein,op.cit., ,p. 205.

⁶⁸ Williams ,op.cit., ,pp. 211,212,213.

⁶⁹ فرانسيس فكويلاما، نهاية التاريخ وخاتم البشر (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 1، 1993)، ص. 126.

⁷⁰ Zorghbib, op.cit.,p.31.

⁷¹ هشام يونس، "الإيديولوجيا الاستراتيجية الأمريكية"، شؤون الأوسط، م. 177، ع. 114 (ربيع 2005)، ص ص. 105 - 133.

⁷² المرجع نفسه ، ص ص. 105 - 133

⁷³ Courtney Jung, « Race, Ethnicity,Religion, » In Roberte E. Goodin, Charles Tilly,Contextual Political Analysis (New York : Oxford,1st edn,2006),pp.360,361,362

⁷⁴ Delmas, op.cit.,pp.264,265

⁷⁵ Zorghbib, op.cit.,pp.33,34

⁷⁶ Delmas, op.cit.,pp.264,265

⁷⁷ Joubert,plantin,op.cit.,p.35.

⁷⁸ يعرف "بندكت أندرسون" Benedict Anderson "الأمة" بأنها جماعات تصورية تتمايز من خلال الشعور بـ "الأنا الجماعي" الذي يتحدد

بعدة متغيرات كالانتماء الإثني والديني ، أنظر: Paul d. Williams, op.cit., p.107.

⁷⁹ Zorghbib, op.cit.,pp.23

⁸⁰ يونس، مرجع سابق، ص ص. 105 - 133

⁸¹ Williams ,op.cit., p.109